



عادات المواجهات  
إلى الجامعات  
المصرية مع  
انطلاق الفصل  
الدراسي الثاني  
(الأناضول)

إلى الانتخابات الرئاسية ذر. فمذ اليوم تدخل مصر فعلياً أجواء الانتخابات الرئاسية مع فتح باب الترشح، بعد إقرار الرئاسة المصرية قانون الانتخابات رغم انتقاد كثير من القوى السياسية ومرشحي الرئاسة الذين هددوا بمقاطعة الاقتراع

## مصر: سباق الرئاسة ينطلق اليوم

شبهات دستورية تحيط بقانون الانتخاب: اللجنة سيدها نفسها

رنا ممدوح

مذ اليوم، يمكن أي مصري أن يتقدم إلى ترشيح نفسه إلى الانتخابات الرئاسية، بعد أن حددت لجنة الانتخابات الرئاسية الجدول الزمني لكافة إجراءات الانتخابات بموجب قانون الانتخابات الرئاسية الذي أصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور أول من أمس، بعد تعثر دام أكثر من 40 يوماً، متضمناً تحسين قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية من رقابة القضاء، وضارباً عرض الحائط بتوصية قانونية لمجلس الدولة في هذا الصدد، وهو ما أثار انتقاد كثير من القوى السياسية ومرشحي الرئاسة الذين هددوا بمقاطعة الانتخابات الرئاسية، معتبرين أن هذا الأمر يفتح الباب أمام التشكيك في نزاهة الانتخابات المقبلة.

ويرر مستشار رئيس الجمهورية للشؤون الدستورية، علي عوض، صدور قانون الانتخابات الرئاسية مخالفاً لتوصيات قسم التشريع في مجلس الدولة بأن «طبيعة المرحلة الانتقالية وما تمر به البلاد من مشاكل أمنية يجعلان أضعف آراء الفقهاء الدستوريين سنداً أكثر قابلية وملائمة لظروف المجتمع».

عوض أقر بضعف الحجة القانونية لتحسين قرارات اللجنة، ولكنه أكد أن اللجوء إلى تحسين قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية هو أمر حتمي بموجب رأي المحكمة الدستورية التي أقرت بأن الدستور الجديد ينص على أن تتولى اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية الإشراف الكامل على العملية الانتخابية الأولى بعد إقرار الدستور الجديد، وهو ما يعني تحسين اللجنة وقراراتها.

وأوضح عوض أن الرئاسة تبنت التحسين لأكثر من سبب، منها موافقة مجلس الوزراء والجمعية العامة للمحكمة الدستورية وطبيعة المرحلة الانتقالية التي تتطلب الانتهاء من الاستحقاقات بأسرع وقت ممكن، خاصة أن اللجنة المختصة بإصدار 15 قراراً خلال العملية الانتخابية. وإذا تم الطعن فيها جميعاً فسيطلب الأمر 195 يوماً بدلاً من الستين يوماً فقط المحددة لإجراء الانتخابات الرئاسية.

من جهتهم، رأى مرشحو الرئاسة أن العودة إلى مبدأ التحسين الذي أجريت بموجبه الانتخابات الرئاسية عامي 2005 و2012 هي عودة إلى الوراء وإهدار للضمانات التي يكفلها الدستور الجديد لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

مدير حملة حمدين صباحي الانتخابية، حسام مؤنث، كشف لـ«الأخبار» عن أن «الحملة تدرس قانون الانتخابات الرئاسية جيداً لتحديد ما إذا كان القانون يلبي مطالبها في إجراء انتخابات نزيهة أو لا»، موضحاً أن «الانسحاب من العملية الانتخابية وارد جداً».

ورأى المرشح الرئاسي السابق خالد علي أن تحسين قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية فضيحة سياسية وقانونية، مضيفاً أن «تعهد مخالفة قانون الانتخابات الرئاسية لرأي مجلس الدولة هو إهدار للضمانات الدستورية»، وأوضح لـ«الأخبار» أنه سيعلم موقفه النهائي من الترشح

الحملة الانتخابية  
لصباحي أعلنت أنه يدرس  
إمكان انسحابه من  
السباق الرئاسي

في مجلس الدولة كان يقترح أن يتم الطعن في قرارات اللجنة أمام المحكمة الإدارية العليا خلال أسبوع، وهذه مدة غير كافية للمحكمة لتدرس الأمور المتعلقة بالانتخابات وتصدر فيها حكماً، ولكن اللجنة تستطيع أن تفصل في تلك الطعون في مدة لا تزيد على 5 أيام»، مضيفاً أن اللجنة تضم كبار

شيوخ القضاة في مصر الذين يصدرون أحكاماً نهائية لا طعن فيها. ورأى خبراء قانونيون أن تحسين قرارات اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية ضد الطعن فيها غير دستوري. فبحسب الدكتور في القانون الدستوري، المستشار محمود ذكي، من المستغرب أن يصدر المستشار عدلي منصور الذي

يعمل في الأساس قاضياً دستورياً قانون الانتخابات الرئاسية متضمناً هذا النص غير الدستوري، مشدداً على أن تصرف الرئيس شجع الحكومة على اقتراح تعديل قانون مباشرة الحقوق السياسية ليشمل عزل كل رموز نظامي مبارك ومرسي سياسياً وجرمانهم من حقوقهم في الترشح والانتخاب.

## العرب هم عباس ضد «يهودية الدولة»

وتجنب تمويلهم». وقال أمام الوزراء إن «خطر الإرهاب في المنطقة بات يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى... ونهدد جهود البناء والإنماء». وأضاف «أود أن أشير إلى قرار الحكومة المصرية باعتبار جماعة الإخوان... جماعة إرهابية، وإلى عزماً على تفعيل هذا القرار في إطار الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب».

ودعت وزارة الخارجية الإماراتية، في بيان نشرته على موقعها الإلكتروني، الدول كافة إلى «التأزر والتعاون من أجل تفعيل هذا القرار (السعودي) ليؤتي ثماره درءاً للفتنة، ومنعاً لمزيد من التمزيق الذي يواجه الأمة».

وتبنت الجامعة العربية رفض الرئيس الفلسطيني محمود عباس مطلب إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية.

وقال بيان صادر عن اجتماع وزراء الخارجية العرب «أكد مجلس جامعة الدول العربية دعمه للقيادة الفلسطينية في مسعاها لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، مشدداً على رفضه المطلق للاعتراف بإسرائيل دولة يهودية».

وفي السياق، قالت مصادر في الجامعة العربية إن اجتماعاً مشتركاً بينها وبين لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه سيغدق اليوم في القاهرة. وأضافت إن الاجتماع سيحضره عن الأمين العام نبيل العربي والسفير محمد صبيح الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين، بينما ستشارك اللجنة بوفد يرأسه عبد السلام دبالو رئيس «لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف» التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

(الأخبار، أ ف ب، الأناضول)

مساعد محمد بن متعب الرميحي. ومعروف أن سلفه حمد بن جابر بن جبر آل ثاني لم يكن يفوت اجتماعاً للجامعة، وخاصة خلال السنوات الماضية التي بدا وكان هذه المنظمة الإقليمية ليست سوى فرع من شركاته. كما لفت أيضاً حضور وفد يمني برئاسة وزير الخارجية أبو بكر عبد الله القربي، ووزير الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية جنوب السودان، برنابا بنجامين، الذي دعا الدول العربية إلى مساندة بلاده مادياً والمشاركة في مشاريع استثمارية.

ورحب الوزراء العرب «بما تم إنجازه على المسار الديمقراطي وخريطة الطريق في كل من مصر وتونس، وخاصة ما يتعلق بمسألة إقرار الدستور كخطوة على طريق الاستحقاقات الديمقراطية الأخرى».

وهنا وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل «مصر بنتيجة الاستفتاء على الدستور الجديد الذي جسّد وحدة الشعب المصري وعبر عن إرادته الحرة، الأمر الذي يؤكد جدية الحكومة المصرية في استكمال مراحل تنفيذ خريطة الطريق».

وأدان الفيصل بشدة «الأعمال الإرهابية التي يشهدها عدد من الدول العربية، بما فيها مصر والبحرين واليمن»، مؤكداً أن «السعودية لم تال جهداً للتصدي لهذه الآفة الخطيرة، وعبرت عن ذلك بالفعل لا بالقول فقط من خلال إصدارها القوانين والتشريعات المجرمة للإرهاب والتنظيمات التي تقف خلفه»، مشدداً «في الوقت ذاته على أهمية التعاون الكامل بين الدول العربية لمكافحة هذه الآفة وتجفيف منابعها».

من جهته، طالب وزير الخارجية المصري نبيل فهمي الدول العربية بعدم «إيواء الإرهابيين أو الداعين إلى الإرهاب

اجتماع عادي لوزراء الخارجية العرب تحضيراً لقمة الكويت آخر هذا الشهر، لكنه استثنائي في توقيتته في ظل انقسام خليجي بلغ حد سحب سفراء من قطر، وقرارات «إقليمية الطابع»، بدأتها السعودية بحظر الإخوان و8 منظمات أخرى، واستكملتها مصر أمس بالدعوى إلى تبني قرار اعتبار الإخوان منظمة إرهابية على المستوى العربي. ومع ذلك، بقيت فلسطين العنوان الجذاب، مع تأكيد الوزراء تضامنهم مع الرئيس محمود عباس في رفضه الاعتراف بـ«يهودية الدولة». ولعل أكثر ما لفت الأنظار في هذا الاجتماع انخفاض تمثيل قطر، التي غاب وزير خارجيتها، خالد العطية، وحضر

غاب وزير الخارجية القطري وناب عنه مساعد محمد الرميحي (خالد الدسوقي - أ ف ب)

